

نصف تريليون درهم المبادلات التجارية مع 4 شركاء تجاريين للدولة

التجارة الخارجية للإمارات تنمو بمعدل يفوق المتوسط العالمي ست مرات خلال 2013

توقع جمعة الكيت الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد، أن تنمو التجارة الخارجية لدولة الإمارات خلال العام 2013 بنحو 15 في المئة، بما يزيد 6 مرات عن معدل النمو المتوقع للتجارة العالمية خلال العام ذاته والذي قدرته منظمة التجارة العالمية بنحو 2.5 في المئة.

وقال الكيت إن المؤشرات الأولية للتجارة الخارجية للدولة تعكس ارتفاعاً ملحوظاً في حركة الصادرات والواردات، خاصة مع الشركاء التجاريين الرئيسيين للدولة، ويخول شركاء جدد إلى صدارة القائمة مثل سويسرا.

وأوضح الكيت أن جميع المؤشرات تعطي دلائل قوية على نمو إجمالي التجارة الخارجية لدولة الإمارات خلال العام 2013، حيث من المتوقع أن يزيد معدل النمو عن 15 في المئة، وذلك رغم التباطؤ الذي شهدته حركة التجارة العالمية، والذي دفع منظمة التجارة العالمية لتخفيض توقعاتها لمعدل النمو من أكثر من 3.5 في المئة في بداية العام، إلى نحو 2.5 في المئة في نهاية 2013.

وتأتي التوقعات بعد النمو المحفوظ الذي سجلته المبادلات

التجارية للدولة مع أربعة من أكبر الشركاء التجاريين للدولة خلال العام الماضي، مثل الولايات المتحدة، والهند، والمملكة المتحدة، فضلاً عن اليابان، وهي الدول التي زاد إجمالي قيمة التجارة الخارجية للدولة معها عن 500 مليار درهم.

وأوضح الكيت أن الانتعاش المتواصل للتجارة الخارجية للدولة خلال السنوات الماضية يجسد الكفاءة التي تحظى بها الدولة على الساحة التجارية العالمية، كونها تشكل أحد أبرز المحاور الرئيسية للتجارة الدولية، ويخولها العالم، فضلاً عن استفادتها من سياسة الانفتاح الاقتصادي والتجاري التي تنتهجها الدولة مع كافة دول العالم، مشيراً إلى أن الدولة تقوم بالتصدير إلى ما يزيد عن 190 سوقاً حول العالم.

وخففت منظمة التجارة العالمية توقعاتها لنمو التجارة العالمية لعام 2013 إلى 2.5 في المئة، بدلاً من توقعات حدود 3.3 في المئة في أبريل الماضي، وأشارت المنظمة إلى أنه على الرغم من انتعاش الطلب على الواردات في الاقتصادات النامية، إلا أن سرعته كانت أقل من المتوقع.

بنسبة 17 في المئة، لتصل 53.18 مليار درهم، مقارنة مع 45.48 مليار درهم في العام 2012، بحسب بيانات مركز الإحصاء الأمريكي. وجاء في بيانات المركز التابع لوزارة التجارة الأميركية أن الإمارات تصدر البلدان العربية العام 2013 نمواً بنسبة 19 في المئة في العام 2013، لتصل إلى 15.6 مليار درهم، مقابل 13.2 مليار درهم في 2012.

ونمت واردات الدولة بنحو 16 في المئة في العام الماضي، لترتفع إلى 37.5 مليار درهم، مقابل 32.3 مليارات درهم في 2012.

وأفادت تقديرات صادرة عن دائرة الاستقصاءات التجارية والإحصاء في كاليفورنيا الهندية ارتفاع المبادلات التجارية بين الإمارات والهند خلال العام 2013 إلى ما يزيد عن 157.8 مليار درهم «43 مليار دولار»، مقابل 150.4 مليار درهم «41 مليار دولار» في العام 2012، ما يجعل من الإمارات أكبر شريك تجاري للهند خلال عامي 2012 و2013 بحسب الدائرة.

كما نمت المبادلات التجارية السليمة بين الإمارات والولايات المتحدة الأمريكية خلال العام 2013، بنحو 8.5 في المئة، لتصل إلى 98.7 مليار درهم «26.9 مليار دولار»، مقارنة بـ 91.05 مليار درهم «24.81 مليار دولار» للفترة ذاتها من العام 2012، بحسب بيانات مركز الإحصاء الأمريكي.

وجاء في بيانات المركز التابع لوزارة التجارة الأميركية أن الإمارات تصدر البلدان العربية أكبر سوق للصادرات الأميركية خلال 2013، باستحوذها على 34.7 في المئة من إجمالي الواردات العربية، بقيمة قدرها 90.3 مليار درهم، تلتها السعودية بنحو 69.73 مليار درهم. ليشكل البلدان معا 61.5 في المئة من إجمالي الصادرات الأميركية للمنطقة المقفلة بنحو 260 مليار درهم.

وأفادت البيانات أن الإمارات حافظت على موقعها كأكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العام الماضي، بعد السعودية التي بلغت مبادلاتها التجارية مع أميركا نحو 70.7 مليار دولار.

وأظهرت البيانات نمواً قدره 1.7 في المئة في صادرات الدولة إلى الولايات المتحدة الأميركية خلال العام الماضي، لتصل إلى 8.4 مليارات درهم، مقارنة بـ 8.2 مليارات درهم، وافتتحت في الوقت ذاته إجمالي صادرات الدولة إلى أميركا خلال عام الثروة في 2013.



ميناء خليفة

سبباً رئيسياً لتباطؤ النمو، غير أنها أكدت وجود مؤشرات قوية تدل على أن الحماية التجارية تشكل سبباً آخر، ودعت إلى ضرورة دفع المفاوضات المتعددة الأطراف في ظل تباطؤ النمو في

العالمين الماضيين. ووفقاً للإحصاءات الصادرة عن الشركاء التجاريين الرئيسيين للدولة، فقد نمت قيمة التجارة السليمة الإجمالية بين الإمارات وبريطانيا خلال العام 2013

الامر الذي يعيق نمو الصادرات للاقتصادات النامية في النصف الأول لعام 2013، وذلك يمثل سبباً لخفض منظمة التجارة العالمية توقعاتها. وقالت المنظمة إن عوامل الاقتصاد الكلي كانت

«دويتشه بنك» يفوز بجائزة «أفضل صفقة إسلامية» خلال حفل جوائز يوروموني للتمويل الإسلامي

إسلامي عن أول صفقة صكوك دولية لمدة 30 عاماً على الإطلاق، كما كانت أضخم صفقة إصدار لاسواق الدين العالمية من قبل شركة سعودية. وفي كندا الحائزتين فإن هذه الصفقة تمثل نموذجاً تجتذبي به الجهات المدنية، كما لعب دويتشه بنك دوراً أساسياً في فئة الصفقة الأكثر ابتكاراً، والتي جسدت أحدث صفقات وجود شركة خزائنة الناجحة لتسهيل إبراز أسهمها القابضة عن طريق الإصدارات القابلة للتبادل. كانت هاتان صفقتان لافتتان بالفعل وقد مثلتا دافعا للأمام في القطاع، كما ستشجعان على دخول شركات ومؤسسات جديدة إلى السوق.

التمويل الإسلامي لدى دويتشه بنك: «بشرفنا أن نتلقى هذه الجوائز المرموقة في مجال التمويل الإسلامي من مجلة يوروموني. لقد نجح دويتشه بنك من خلال خبرته الطويلة والواسعة في مجال التمويل الإسلامي، في تطوير وتنفيذ تعاملات ومنتجات معقدة في هذا المجال بما يلي احتياجات سوق التمويل الإسلامي المتنامي. ونحن نبقى ملتزمين بتوفير خدمات تمويل إسلامي على مستوى عالمي لعملائنا في أنحاء العالم».

من جانبه قال كليف هورود، محرر مجلة يوروموني: «جاءت جائزتنا لأفضل صفقة تمويل

حاز دويتشه بنك على جائزة «أفضل صفقة للتمويل الإسلامي» تقديراً لأدائه المتميز في هذا المجال، وذلك خلال حفل جوائز يوروموني للتمويل الإسلامي لعام 2013. وجاءت هذه الجائزة تقديراً لنجاح البنك في تنفيذ صفقة إصدار صكوك الشركة السعودية للكهرباء بقيمة 2 مليار دولار أمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، فاز البنك بجائزة «الصفقة الأكثر ابتكاراً» للعام عن إدارته لصفقة صكوك شركة خزائنة القابلة للتبادل بقيمة 600 مليون دولار أمريكي.

وفي هذا الصدد قال صلاح جيدة، رئيس قسم

للمويل الإسلامي» تقديراً لأدائه المتميز في هذا المجال، وذلك خلال حفل جوائز يوروموني للتمويل الإسلامي لعام 2013. وجاءت هذه الجائزة تقديراً لنجاح البنك في تنفيذ صفقة إصدار صكوك الشركة السعودية للكهرباء بقيمة 2 مليار دولار أمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، فاز البنك بجائزة «الصفقة الأكثر ابتكاراً» للعام عن إدارته لصفقة صكوك شركة خزائنة القابلة للتبادل بقيمة 600 مليون دولار أمريكي.

وفي هذا الصدد قال صلاح جيدة، رئيس قسم

«القاعة» تستكمل زيادة حصص ملكيتها في شركاتها التابعة مقابل 3.7 مليارات جنيه

المرحلة الثانية للاكتتاب عن طريق المقاصة بين حقوقهم التقديمية لدى الشركة وبين قيمة الأسهم المكتتب فيها طبقاً لائحة التنفيذية لتقانون سوق المال.

تجدر الإشارة إلى قيام شركة القاعة بدعوة قدامى المساهمين في ديسمبر 2013 للاكتتاب في زيادة رأس المال المصدر من 4.358.125.000 جنيه إلى 8.000.000.000 جنيه عن طريق إصدار أسهم جديدة عددها 728.375.000 سهم، منها عدد 182.093.750 سهم ممتاز وعد 546.281.250 سهم عادي، ويخضع إجرائياً للإصدار قدرها 3.641.875.000 جنيه بقيمة الاسمية 5 جنيه للسهم.

حصلت دعوة الاكتتاب على اعتماد الهيئة العامة للرقابة المالية في 2013/12/1 وتم نشرها بالصحف في 2013/12/4 علماً بأن المرحلة الأولى للاكتتاب انتهت في 2014/2/13 ومن المخطط إتمام المرحلة الثانية للاكتتاب خلال مارس 2014.

أعلنت شركة القاعة عن إتمام زيادة حصص ملكيتها في الشركات التابعة مقابل 3.7 مليارات جنيه في إطار برنامج التحويل إلى شركة استثمارية، واستكمال حصص الأغلبية في شركاتها التابعة بخمسة قطاعات استراتيجية تشمل الطاقة والنقل والأغذية والتعدين والأسمنت.

وقد انعقد مجلس إدارة الشركة بتاريخ 2014/2/13، وقام بإقرار المديونية المستحقة للسادة مساهمي الشركة والثابتة بالشهادة الصادرة من مراقب حسابات الشركة «KMPG» في 17.7 في المئة من إجمالي مبادلاتها الحالية، وذلك خلال عام الثروة في 2013.

وفي هذا الصدد تعلن الشركة عن بدء إجراءات المرحلة الثانية للاكتتاب في زيادة رأس المال، والمتوقع أن تبلغ نسبة الاكتتاب فيها 100 في المئة خلال مارس 2014. وقد وافق مجلس إدارة الشركة كذلك على إمكانية اكتتاب السادة المساهمين خلال

«دو» تقترض 2.66 مليار درهم لإعادة تمويل التزامات مالية

تعتزم شركة الاتصالات المتكاملة «دو» الحصول على قرض بقيمة 2.66 مليار درهم «720 مليون دولار»، بهدف تمويل التزامات ماليين وخفض تكاليف الإراض على الشركة.

وأبلغت مصادر مطلعة وكالة «رويترز» أن بنكي أبوظبي التجاري وأبوظبي الوطني والمجموعة المالية «ساميا»، السعودية سيقومون بترتيب القرض البالغ مدته خمس سنوات، وتصل فائدة القرض إلى 140 نقطة أساس أعلى من الفائدة المعمول بها بين بنوك لندن «ليبور».

ومن المقرر أن تستبدل «دو» التمويل بقرضين حاليين، الأول بقيمة 220 مليون دولار لمدة ثلاث سنوات ينتهي في يونيو المقبل، وتصل تكلفة القرض الأول إلى 145 نقطة أساس أعلى من «ليبور»، قدمته بنوك الإمارات دبي الوطني والشرق وأبوظبي التجاري وساميا.

أما القرض الثاني، فتبلغ قيمته 500 مليون دولار حصلت عليه «دو» في العام 2012، وينتهي في عام 2017 بتكلفة 175 نقطة أساس أعلى من «ليبور» وفرتة جهات الإراض نفسها. ووفق القوائم المالية لشركة «دو» الربع الثالث من العام 2013، كانت الشركة تخطط لتسديد تسهيل ائتماني بقيمة 808.2 مليون درهم «220 مليون دولار» بالكامل في 30 يونيو المقبل. وبالنسبة للقرض طويل الأجل، الذي حصلت عليه الشركة بمبلغ 1.836 مليار درهم بفائدة 1.75 في المئة فوق الأسعار المطبقة بين بنوك لندن، فإن الشركة كانت تخطط لسداده في نهاية موعد الاستحقاق في 20 ديسمبر 2017.

«أرابيان بيزنس»: 40 مليار دولار ثروات أغنى 50 هندياً في الخليج

بلغ مجموع ثروات أغنى 50 هندياً في الخليج قرابة 40 مليار دولار، بحسب تقديرات نشرتها مجلة «أرابيان بيزنس».

وتصدر فيروز آلنا قطب صناعة الأغذية، قائمة «أغنى 50 هندياً في الخليج» للعام 2014 بثروة تقدر بنحو 4.4 مليارات دولار.

وتعتبر آلنا صاحب مجموعة شركات «الآنا»، كما أسس مجموعة «إيفيكو» في العام 1975 بولاية الإمارات.

جاء في المركز الثاني راجو فيندر كاتاريا الذي يعمل في مجال التقنيات بثروة تبلغ 2.8 مليار دولار، في حين حل يوسف علي، الذي يملك سلسلة المحال الشهيرة المعروفة باسم «ولو هابيز ماركت» المنتشرة في الخليج، ثالثاً، وتقدر ثروته حسب القائمة بنحو 2.6 مليار دولار.

وحل رافي بيليا رئيس مجلس إدارة مجموعة

«أر بي» في المركز الرابع بثروة تبلغ 2.15 مليار دولار، يليه بي آر شيتي، الرئيس التنفيذي لمجموعة «إن أم سي» الطبية، في المركز الخامس بثروة تبلغ ملياري دولار.

وضمت قائمة هذا العام 13 وجهاً جديداً، من ضمنهم جيه بي كلواني الذي جاء في المركز الحادي عشر بثروة تقدر بـ 920 مليون دولار، وسادو كوتيرو الذي حل في المركز 30 بـ 410 ملايين دولار، وشيتان كراني في المركز 33 بثروة تقدر بنحو 390 مليون دولار.

وتتركز معظم أنشطة واستثمارات رجال الأعمال الهنود الأغنياء في الخليج في تجارة التجزئة، وبلغت 46 في المئة من أعمال أغنى 50 هندياً، تلتها أعمال البناء والصناعة بنسبة 28 في المئة، والقطاع الصحي بنسبة 4 في المئة، و6 في المئة للقطاع المصرفي والبنوك و4 في المئة للعقارات.

مع بلوغ الاستهلاك المحلي 20 في المئة من إجمالي الإنتاج السعودية تصدر 240 مليون برميل نفط بقيمة 96 مليار ريال في بداية 2014

منهما إلى 89.7 دولاراً و 103.3 دولاراً في ديسمبر هذا العام.

وتابع في هذا الخصوص بيان وكالة الطاقة الدولية أوضحت أن الطلب العالمي على النفط سوف يرتفع بمقدار 1.3 مليون برميل يومياً في عام 2014 إلى 92.5 مليون برميل يومياً، وسوف يرتفع إنتاج النفط في الولايات المتحدة بمقدار 782.000 برميل يومياً ليصل إلى 8.3 مليون برميل يومياً في 2014.

وحتى توقعات العرض والطلب العالمي قال آين جمعة بان منتظمة الأوبك أبقى توقعات العرض والطلب العالمي وفق ما أعلنته مسبقاً، والتي تشير إلى حصة سوقية اصغر للأوبك في عام 2014 بسبب زيادة الإمدادات من البلدان غير الأعضاء في الأوبك، حيث توقع أن يكون متوسط الطلب على النفطها 29.58 مليون برميل يومياً في عام 2014. لافتاً إلى أنه من المتوقع أن يرتفع معروض الأوبك إذا ما ساد الاستقرار في ليبيا وإذا ما سح لآيران بزيادة صادراتها مما قد يمارس ضغوطاً على الأسعار.

صدرت السعودية نحو 240 مليون برميل تقريباً من النفط في شهر يناير الماضي بقيمة 96.4 مليار ريال. وبلغ الاستهلاك المحلي في شهر يناير ما يقارب 58.9 مليون برميل ونسبة 20 في المئة من إجمالي الإنتاج في نفس الفترة وذلك أقل طفيفاً من ديسمبر الماضي.

باتي ذلك في الوقت الذي زادت منظمة «أوبك» الأسبوع الحالي سقف توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2014، وذلك في ثاني تقرير رئيسي هذا الأسبوع يتوقع تنامي استهلاك الوقود بفضل النمو الاقتصادي في أوروبا والولايات المتحدة.

وتعليقاً على إنتاج المملكة النفطية مع بداية العام الجاري قال لـ«الرياض» المستشار الاقتصادي الدكتور فهد بن جمعة أن المملكة صدرت نحو 240 مليون برميل تقريباً من النفط في شهر يناير 2014 بقيمة 96.4 مليار ريال.

مضيفاً بأن الاستهلاك المحلي بلغ في شهر يناير ما يقارب 58.9 مليون برميل ونسبة 20 في المئة من إجمالي الإنتاج في نفس الفترة وذلك أقل طفيفاً من ديسمبر الماضي.

وأشار إلى أن أسعار العقود الأجلة لسعر تايمكس وبرتت تنجه إلى التراجع ليصل كلا

تلققت شركة «نخيل» عروض الشركات المنافسة على عقد إنشاء مشروع «نخيل مول» في نخلة جميرا الذي تصل تكلفته إلى 2.5 مليار درهم ويمتد على مساحة تبلغ 418 ألف متر مربع. وقالت الشركة أنها استلمت 6 عروض تبدأ من 1.185 مليار درهم حيث من المتوقع أن ترسي «نخيل» عقد الإنشاء في غضون ثلاثة أشهر.

ويوقع «نخيل مول» والمتوقع الانتهاء منه في عام 2016 في نهاية الطرف الشمالي من الجذع في قلب نخلة جميرا دبي وسيحتوي على أكثر من 200 محل تجاري و4000 موقف للسيارات الزوار والذين من كبرى المتاجر الرئيسية و9 صالات سينما و6 عيادات طبية كما سيكون هناك أيضاً مساحة على السطح تضم 12 مطعمًا ومقهى فضلاً عن مجموعة أخرى من المطاعم والمقاهي في الداخل.

«نخيل» تتسلم عروض إنشاء «نخيل مول» في نخلة جميرا

تلققت شركة «نخيل» عروض الشركات المنافسة على عقد إنشاء مشروع «نخيل مول» في نخلة جميرا الذي تصل تكلفته إلى 2.5 مليار درهم ويمتد على مساحة تبلغ 418 ألف متر مربع. وقالت الشركة أنها استلمت 6 عروض تبدأ من 1.185 مليار درهم حيث من المتوقع أن ترسي «نخيل» عقد الإنشاء في غضون ثلاثة أشهر.

ويوقع «نخيل مول» والمتوقع الانتهاء منه في عام 2016 في نهاية الطرف الشمالي من الجذع في قلب نخلة جميرا دبي وسيحتوي على أكثر من 200 محل تجاري و4000 موقف للسيارات الزوار والذين من كبرى المتاجر الرئيسية و9 صالات سينما و6 عيادات طبية كما سيكون هناك أيضاً مساحة على السطح تضم 12 مطعمًا ومقهى فضلاً عن مجموعة أخرى من المطاعم والمقاهي في الداخل.

كشفت بيانات الشركات الإماراتية المعلنة، التي اطلعت عليها «العربية نت»، ارتفاع الخسائر المتراكمة لدى 15 شركة مدرجة في أسواق المال الإماراتية، من بينها 10 شركات في سوق دبي و5 في سوق أبوظبي.

وبحسب آخر نتائج مالية معلنة للشركات الإماراتية، فإن الخسائر التراكمية للشركات بلغت 4.472 مليارات درهم. وحظيت الشركات المدرجة في دبي على 4.225 مليارات درهم منها، وبلغت خسائر الشركات المتراكمة لسوق أبوظبي 246.85 مليون درهم. خسائر الخليج للملاحة المتراكمة بلغت حتى نهاية العام الماضي 1.154 مليار درهم، فيما بلغت الخسائر المتراكمة للشركة الخليجية للاستثمارات 858 مليون درهم، بما نسبته 48 في المئة من رأس المال.

«سوق دبي» قلصت خسائرها وبلغت خسائر شركة سوق دبي المالي 64.78 مليون درهم، فيما خسرت شركة تكافل الإمارات 83 مليون درهم، ودار التكافل 49.8 مليون.

كشفت بيانات الشركات الإماراتية المعلنة، التي اطلعت عليها «العربية نت»، ارتفاع الخسائر المتراكمة لدى 15 شركة مدرجة في أسواق المال الإماراتية، من بينها 10 شركات في سوق دبي و5 في سوق أبوظبي.

وبحسب آخر نتائج مالية معلنة للشركات الإماراتية، فإن الخسائر التراكمية للشركات بلغت 4.472 مليارات درهم. وحظيت الشركات المدرجة في دبي على 4.225 مليارات درهم منها، وبلغت خسائر الشركات المتراكمة لسوق أبوظبي 246.85 مليون درهم. خسائر الخليج للملاحة المتراكمة بلغت حتى نهاية العام الماضي 1.154 مليار درهم، فيما بلغت الخسائر المتراكمة للشركة الخليجية للاستثمارات 858 مليون درهم، بما نسبته 48 في المئة من رأس المال.

«سوق دبي» قلصت خسائرها وبلغت خسائر شركة سوق دبي المالي 64.78 مليون درهم، فيما خسرت شركة تكافل الإمارات 83 مليون درهم، ودار التكافل 49.8 مليون.

«كهفيك» تقبل استقالة ممثل الأهل المتحد من مجلس إدارتها

بلغت 964.3 ألف دينار تقريباً مقابل خسائر بنحو 606.1 ألف دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، بارتفاع في الإنتاج بحوالي 259.1 في المئة.

وبلغت أرباح الشركة في الربع الثالث فقط من العام الجاري 34.1 ألف دينار تقريباً مقابل خسائر بنحو 257.3 ألف دينار للربع المماثل من العام الماضي، بارتفاع في الإنتاج بحوالي 113.3 في المئة.

أعلنت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كهفيك» بيان مجلس إدارة الشركة وافق على استقالة وليد سيد عبدالكريم ممثل البنك الأهلي المتحد «الكويت» عن عضوية مجلس الإدارة وذلك لأسباب خاصة.

يشار إلى أن الشركة أعلنت عن بياناتها المالية المرحلة للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2013 في قمت سابق وحقق أرباحاً

بلغت 964.3 ألف دينار تقريباً مقابل خسائر بنحو 606.1 ألف دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، بارتفاع في الإنتاج بحوالي 259.1 في المئة.

وبلغت أرباح الشركة في الربع الثالث فقط من العام الجاري 34.1 ألف دينار تقريباً مقابل خسائر بنحو 257.3 ألف دينار للربع المماثل من العام الماضي، بارتفاع في الإنتاج بحوالي 113.3 في المئة.